



## بسم الله الرحمن الرحيم

### ففرفر ففانف ففقدم إلى أأفأ

الاففانف الففانف لعلماء المسلمفن بمناسفة انففانف اففامع الففمفة الففمفة للاففانف لاففانف  
الاففانف: 3-8 ففمفر 2018م ، إسفنبول - ففرفا.

### ففانف وقصففها الففانف:

ففانف كانف اففة ملافوفة مسلمة مسففلة ذات سفااة، ففع شمال شفه ففرفة ملافو الففروفة  
ب(ففانف اف السلام)، وكان لها مرفأ ففارفف مهم فف منطقة ففوب شرقف آسفا، وهف أفا مرفز  
لنشر الففمف الإسلامي الففروف لاف مسلمف المنطقة، وففرج ففها كففرف من علماء وشفوخ  
المسلمفن فف ذلك الوقت وحقف فف الوقت الففانف، وففستخدم الأبفانف الففرفة رسمفا فف لغفها  
مع إاضافة بعض الفروف الفف لفس لها صوف فف الفرفة وففرف بالكتابة الففوفة، وأبناء المنطقة  
كانوا ففرفونها فففا بهذا الفور السفساف والففارف والففمف ففوف ففانفها فف المنطقة، ففها  
فافلانف شمالا ومالفزا ففوبا وبفر أنفافان غربا وبفر الصفن الففوبف شرقا.

اففلفها سفام (فافلانف) عام 1786م وضمف إليها كرها عام 1909م عن ففرف معاهفة  
أنجلو - سفام وهف معاهفة بفن برففانفا وسفام عام 1909م، وبموجبها أعطف برففانفا اففولة  
الففانف لسفام وأصبحت الولافف الففانف ففزا من سفام رسمفا حقف الآن، ومنذ ذلك الوقت  
فالشعب الملافو الففانف سمف بالشعب الفافلانف المسلم لاف الففومة الفافلانف؛ وقاموا  
بقتل ففانففن وففرفف مئاف آلاف ففانففن إلى افول المفاورة وففرفف فففة أسماء أبناء  
الشعب الملافو إلى نطق غربف مثل (محمف) إلى (ماهاما) و (ففنب) إلى (ففنفاء) وهكذا...، وسمفمف  
اللغة الملافوفة بلغة ففوفة، وغفراف أسماء الولافف والمفن والقرف بنطق سفامف غربف فف مفاولة  
لطمس هوفة ملافو وشعبه فف وطنه الأصلي. وففألف الولافف الففانف (بالمصطلح الفافلانف  
شنجواف) من ففم ولافف وهف: ولاية ففانف وفالا (فالا) ومنارا (ناراففواف) وسفول (سففون)  
وسنغجورا (فزا من سونغكلا) كلها لغرض وافف فقط وهو لطمس هوفة ملافو ففانف، فففش

فيها حاليا أكثر من ٨٥% من السكان على أراضي فطاني، ويشكل الفطانيون نحو أكثر من ١٥% من سكان تايلاند البالغ عددهم ٦٦ مليون نسمة .

### أسلوب تعبير الرفض التام للاحتلال وسياسته:

إن الشعب الملايو الفطاني المسلم المجاهد لديه أسلوب خاص للتعبير عن رفضه التام لاحتلال تايلاند على أراضيه، وقد اختار أسلوبا مناسباً مع الواقع الموجود ويستطيع به أن يبقى طويلاً إلى أن تحل المشكلة كما هو المخطط، فنشاط حركته من ضمن أسرار الجميع، وكلما ازدادت القوات التايلاندية عددها وازداد الظلم والقمع والاعتداءات التي تقوم بها السلطات التايلاندية تجاه المسلمين الفطانيين الأبرياء وخاصة الأئمة والمدرسين الدينيين زاد نشاطه باطراد، وسيعم هذا النشاط لدى جميع أفراد الشعب، لأن مثل هذا النشاط لا يحتاج إلى أن ينتظر أمراً من أحد لتنفيذه كأنه عمل روتيني يومي عادي، أنه رد الفعل الطبيعي، الرد على الاحتلال والتهميش والظلم والاستبداد والعنصرية، لأن هناك فاصلاً مانعاً واضحاً ثابتاً بين الفطانيين والسياميين التايلانديين، يمنع الشعب من أن يكون سيامياً تايلاندياً وهو الفاصل التاريخي العرقي اللغوي الثقافي الديني الجغرافي القائم فعلاً والذي لا يمكن أن ينكره أحد. وكل واحد من الفطانيين يشعر بالامتعاض الشديد من عدم اعتراف تايلاند رسمياً بلغته وثقافته وعرقيته الملايوية، وهم يحتجون على إجراءات التمييز ضدهم خاصة في التعليم والتوظيف.

### منظمة تحرير فطاني المتحدة (PULO) ومساعيها السلمية:

ظهرت في فطاني عدة حركات التحرير وكلها تعمل من أجل تحريرها من الاستعمار التايلاندي من بينها منظمة تحرير فطاني المتحدة (PULO) أسست في ٢٢ من يناير ١٩٦٨م، وكانت تنشط في سبعينيات من القرن الماضي ويعود نشاطها من جديد في نهاية ٢٠٠٣م، وكان هدفها الوحيد هو تحرير فطاني من الاستعمار التايلاندي، ولا ولم تقبل الحل الآخر البديل عنه إلا من خلال التفاوض يشارك فيه جميع الأطراف المعنية والذي يؤدي في النهاية إلى الحل الشامل العادل الدائم للقضية ويتفق عليه الجميع.

إن القضية الفطانية ليست قضية اجتماعية وإنسانية وعدل وتوزيع ثروة وفق فقط كما ادعته وتدعيه حكومة تايلاند إلى الوقت الحاضر، وإنما هي أكبر من ذلك، وهي قضية تقرير المصير لشعب مضطهد مظلوم ، وطنه مسلوب وكل ما لديه من الحقوق والممتلكات تم نفيهما تماما، وله تاريخ خاص لا يشتركه شعب آخر، وكانت له هوية خاصة به وله سيادة مستقلة، تحاول حكومة تايلاند على مدى التاريخ أن تهملهما إهمالا متعمدا وتهمشهما بطرحهما جانبا وتطمسهما بشكل أو بآخر.

تقول تايلاند على ألسنة رؤسائها وموفديها داخل تايلاند وخارجها في أكثر من مناسبة ولأكثر من شخصية وحكومة إسلامية وغير إسلامية بأن القضية هي قضية داخلية والمشكلة فيها هي مشكلة فقر وجهل وعدل وإنسانية، فالحل في ذلك يجب أن يكون مبنيا على رفع مستوى المعيشة ومحو الأمية وتنمية اقتصادية..... ويجب أن تقوم به الحكومة وحدها دون غيرها ولا يحق لأي دولة مهما كانت أن تتدخل في شؤون داخليتها صغيرة كانت أم كبيرة.

والحقيقة التي يجب أن ندركها أن الزيت لا يمكن أن يمتزج بالماء، ففطاني هو الزيت الذي يقبل أن يُشتعل بشرارة صغيرة فقط ، وفعلا يشتعل الآن ولن ينطفئ بسهولة وسيبقى طافيا على السطح، ولن يمتزج بالماء مهما حاولت الحكومة التايلاندية مزجها معا، وشعب فطاني يختلف عن شعب سيام (تهاي) اختلافا كل اختلاف عرقا ولغة ودينا وثقافة وتاريخا وجغرافيا وأرضا.

فالحل الأمثل والدائم للقضية يجب أن يكون حلا جذريا؛ وكل طرف في النزاع يجب عليه أن يستعد للتنازل عن بعض مطالبه ومواقفه وحقوقه مبنيا على الثقة المتبادلة بينهما ، وذلك بالجلوس على طاولة الحوار والتفاوض، من خلال وسيط يقبله الطرفان في سبيل الوصول إلى إيجاد الحلول المشتركة بينهما.

إن الشعب الملايويّ الفطانيّ هو شعب مسالم وأهل الحوار، وهم يدركون تماما أن الحل بالسلاح ليس هو الحل الأمثل والأفضل والأخير للقضية ولكنه وسيلة مؤقتة تصلح لأن تكون لغة وسيطة مؤقتة بين الضعيف والقويّ لدفع الحوار والتفاوض بين الجانبين نحو التنفيذ وهو الحل الذي لا خيار آخر له ولا ثاني له في الماضي، ولكن بعد عام ٢٠١٥م انضمت المنظمة إلى (مارا فطاني) وشاركت فيها وتكون عضوا فعّالا فيها وهي عبارة عن مظلة تحتها حركات تحرير فطاني بهدف المشاركة في الحوار بينها وبين حكومة تايلاند نحو البحث عن إيجاد الحل النهائي للقضية الفطانية.

## مَساعي إِحلال السلام في فطاني: بين تحدٍّ وأمل

لقد شهد العالم تطورا جديدا في نضال شعب ملايو الفطاني عندما تم التوقيع أول مرة في التاريخ بين ممثل من جبهة الثورة الوطنية لتحرير فطاني (BRN) إحدى فصائل حركات التحرير في فطاني وأكبرها وممثل من مجلس الأمن القومي التايلاندي في الـ ٢٨ من شهر نوفمبر لعام ٢٠١٣م بوساطة ماليزيا، وكان الجميع يأمل أن يرى نهاية الصراع الدموي بين حركات التحرير وحكومة تايلاند وعلى الأخص البلد الجار لفطاني ماليزيا وتعود السلطة في فطاني إلى صاحبها كما كان عليه قبل معاهدة أنجلو-سيامية عام ١٩٠٩م. ولكن بسبب فقدان هذه المبادرة لكثير من عوامل النجاح في الحوار والتفاوض أدى إلى فشله التام بعد أن مرت الأيام القليلة فقط.

ومن أهم عوامل النجاح في مثل هذا التوجه هو مشاركة جميع أطراف النزاع من كلا الجانبين، ومن جانب فطاني كانت المبادرة لم تُشرك جميع حركات التحرير ومن جانب تايلاند لم تشرك السلطة العسكرية والسلطة الملكية فيها، بالإضافة إلى عدم قبول السلطة العليا لجبهة الثورة الوطنية نفسها بما هو موقع عليه بحجة إن الجبهة ترى بأنها مدبرة من جهة خارجية وكل ما تم التوقيع عليه هو عبارة عن إملاءات معدة مسبقا تعود فوائدها كليا لصالح تايلاند، فعامل إشراك جميع الأطراف هو عامل أساسي في إيجاد الحل النهائي للقضية.

وقد قامت منظمة تحرير فطاني المتحدة (PULO) بوضع الخطوط العريضة من ضمن شروط لإنجاح مثل هذه المبادرة وتم رفعها إلى منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ دور ما في القضية في ذلك الوقت، على أن الجانبين فطاني وتايلاند إشراك جميع حركات تحرير فطاني وجميع السلطات التايلاندية الثلاث السياسية والعسكرية والملكية في طاولة المفاوضات وذلك في نهاية عام ٢٠١٢م ومجملها ما يلي:

أولا: أن تقوم منظمة التعاون الإسلامي بإصدار قرار جدي وحاسم بأهمية الجلوس على طاولة المفاوضات بين الجانبين في دورتها الأربعين وذلك تحت إشراف وسيط مقبول دولي في الحيلولة دون استمرار سفك الدماء بين الجانبين والذي قد وصل حتى ذلك الوقت إلى أكثر من ٥٠٠٠ ضحية.

ثانيا: أو أن تتقدم حكومة معينة قوية يرضيها الطرفان لتبني عملية إحلال السلام في فطاني وتقوم بدور وسيط فيها.

ثالثا: على الجانبين أن يستعدا للاعتراف بوجود الآخر ودوره في النزاع القائم.

رابعاً: على الجانبين أن يقدموا شيئاً إلى الآخر يفيد في بناء الثقة بين الجانبين.  
خامساً: على الجانبين أن يفضلوا الحل السياسي على الحلول الأخرى التي لن تنتهي وعادة تولد مشكلة جديدة تتجدد وتتفاقم دون أن يُرى النور في الأفق البعيد.

### ومن هنا تقترح المنظمة في نقطتين تاليتين كما يلي:

١- أن تقوم ماليزيا بدور الوساطة كما كانت عليها والإشراف على عملية التفاوض لكونها مفوضة رسمياً من قبل حكومة تايلاند للقيام بهذا الدور بالإضافة إلى خبرتها السابقة مع قضية شعب مورو، ودورها في رئاسة رابطة دول جنوب شرقي آسيا للمرحلة الحالية.

٢- أن تقوم دولة تركيا بدور آخر أساسي هو جمع حركات تحرير فطاني في بوتقة واحدة نحو تكوين جبهة موحدة لحركة تحرير فطاني لغرض التفاوض من أجل إحلال السلام الشامل العادل الدائم في فطاني، وبمثابة إعداد المفاوضات المقبولين لدى جميع الأطراف الفطانية وإعداد المطالب الموحدة لطرحها على طاولة المفاوضات القادمة.

(هاتان النقطتان قد قامت بهما حكومة ماليزيا بجدارة، وستقوم بهما في المستقبل القريب بتوجيه من رئيس وزرائها الجديد الدكتور مهاتير محمد)

ترى المنظمة أن لدى تركيا إمكانية فعالة للقيام بالدور المقترح وبالتعاون مع الحكومة الماليزية نوعاً ما، بعد أن تأكدنا أن معظم الإخوة في حركات التحرير يضعون ثقة عالية على دور تركيا في إيجاد الحل الدائم في فطاني، وتستطيع تركيا في هذه المرحلة الحاسمة أن تجمع جميع الفصائل في فطاني لاتخاذ موقف موحد في جميع مطالبها حتى لا يكون مصير عملية السلام القادمة مثل ما كان عليه في الأولى والثانية (٢٠١٥-٢٠١٨م)، والمؤمن الحق لا يدخل جحر ضب مرتين.

### حقيقة الحوار بين حركات التحرير وحكومة تايلاند:

من بين برامج حكومة تايلاند هو تنحية إرادة شعب فطاني وحقوقه المشروعة على أرض فطاني ورفضها واضحاً هو عدم اعتراف أية منظمة أو تنظيم أقامه الفطانيون من أجل إعادة حقوقهم المغتصبة، وحاولت وتحاول بكل ما لديها من إمكانيات وأسباب وحيل لطمس الهوية

القطانية؛ ولم تعترف حتى الآن مجلس شورى قطاني (مارا قطاني) الذي تم تشكيكه في ٢٠١٥/٣/١٥ للميلاد من قبل أربع حركات تحرير قطاني وهي الجبهة الثورية الوطنية (BRN) ومنظمة تحرير قطاني المتحدة (PULO) وجبهة تحرير قطاني الإسلامية (BIPP) وحركة مجاهدي قطاني، لغرض القيام بالتفاوض مع حكومة تايلاند، مع أن الحوار بين الجانبين تايلاند - قطاني قد وصل إلى عامه السادس أي منذ عام ٢٠١٣ للميلاد، وحتى هذه اللحظة يكتفي بقبول تسمية الجانبين الفريق الأول والفريق الثاني فقط مع الإضافة في تسمية الجهة القطانية بالجهة التي لها وجهة النظر المخالفة عن الحكومة مع أن مجلس شورى قطاني قد ألح في طلبه مرارا بأهمية حصوله على اعترافه أولا بأول ممثلا لشعب قطاني ولكن تم رفضه رفضا تاما بحجج واهية.

وهذا إن دلّ على شيء وإنما يدل على عدم جديتها في إيجاد الحلول للقضية القطانية، وعلى تلاعبها في الأمر لكسب الوقت حتى تتمكن من فرض السيطرة الكاملة على شعب قطاني مع محاولتها بقدر الإمكان في تنحية وإقصاء دور حركات تحرير قطاني في قضيتها المشروعة، ففي هذا السياق قامت بعدة محاولات من جانب واحد في حل المشكلة الموجودة، وقامت بتنظيم اللقاءات مع أعيان المجتمع ورؤساءهم من بينهم مدراء المدارس وأئمة المساجد ورؤساء القرى والمسؤولون الكبار في المنطقة في محاولة إقناعهم على أهمية المشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع التي تقوم بها الدولة، وفي رأيها هي الدواء الشافي لعلاج المرض الذي تعانيه المنطقة منذ أكثر من قرن، مع أن القضية القطانية هي ليست القضية السياسية، أو الاقتصادية أو التنموية، إنها قضية الحقوق المغتصبة فالحل يجب أن ينصب في هذه الناحية أولا فالأمور الأخرى يجب أن تأتي لاحقا فهي ثانوية.

لحكومة تايلاند عدة مشاريع وبرامج محكمة لإقصاء دور حركات التحرير في تمثيل الشعب وطمس الهوية الملايوية القطانية، وتقول إنها حركات إرهابية انفصالية وقطاع الطرق وخارجة عن القانون وأخف العبارة هي الجهة التي لها وجهة النظر المخالفة عن الحكومة، فلذلك ليس لها حق في تمثيل الشعب وحين جلوسها مع الحكومة للتفاوض من أجل إيجاد الحل الشامل الدائم اعتبرتها جلسة الحوار بين الحكومة والجهة التي لها آراء مغايرة عن الحكومة فقط، من ناحية أخرى لقد نجحت في طريقها لمحو اللغة الملايوية القطانية، ولم يعد أحد من القطانيين وعلى الأخص الشباب منهم يستخدم اللغة الملايوية القطانية بطلاقة كتابيا واتصاليا وستبقى لغة رمزية يستخدم بعض مفرداتها فقط ولن تعد لغة اتصالية مستقبلا إذا كان الوضع يسير كما

هو المخطط لديها. فمهما فعلت حكومة تايلاند تجاه شعب فطاني في إكمال سيطرتها لن تنجح لأن الحقيقة في الأمر أن الشعب يبقى مع حركات التحرير في السراء والضراء لأن الحق له.

ففي منتصف شهر فبراير من هذا العام قد انتشر خبر مفاده بأن مجموعة تتألف من ١٠٣ شخصا من أعضاء منظمة تحرير فطاني المتحدة قد سلموا أنفسهم مع عائلاتهم من خلال برنامج إعادة اللاجئين إلى أرض الوطن الذين هاجروا إلى ماليزيا وكانوا هاريين إليها من الوضع المتأزم في ذلك الوقت منذ سبعينيات من القرن الماضي، ففي الحقيقة هم أفراد قليلة فقط أقل من خمسة من أعضاء المنظمة الذين استجابوا بالبرنامج لظروف خاصة لهم والباقي من العدد فهو وهمية أضافوا في القائمة وهم من الأشخاص الذين سبقوا مشاركتهم في نفس البرنامج منذ سنوات مضت وكبروا العدد. وإن الغاية من هذا البرنامج لإعطاء فكرة أن ليس لدى حركات التحرير أنصارا في الوقت الحالي ومعظمهم قد سلموا أنفسهم، ولذلك ندعوكم إلى الحوار المباشر مع الحكومة فلا حاجة إلى الحوار مع الخارجين عن القانون. وهذا هو دليل آخر أن حكومة تايلاند تخالف الأعراف الدولية في الحوار بين الجانبين فضلا عن عدم جديتها نحو إيجاد الحل الشامل الدائم.

لقد توقف الحوار لمرته الثانية (٢٠١٥-٢٠١٨م)، لأسباب منها عدم جدية تايلاند نحو إيجاد الحل الشامل العادل وعدم استعدادها حتى على توقيع على أي نص يتم الاتفاق عليه ويكتفي بالتوقيع المبدئي بالأحرف الأولى من قبل الوسيط فقط وليس من الجانبين، ويبدو أن كل ما فعله فقط هو يهدف إلى جمع المعلومات أكثر ما يمكن لغرض تهميش حركات تحرير فطاني عن دورها مستقبلا، والسبب الآخر هو تغيير حكومة ماليزيا من الجبهة الوطنية إلى ائتلاف الأمل في الانتخابات العامة الماليزية الرابعة عشرة في الثامن من مايو ٢٠١٨م بدوره تم استبدال الوسيط الماليزي من داتوء سري أحمد زمزمين هاشم إلى تن سري عبد الرحيم محمد نور رئيس الشرطة الماليزية الأسبق.

تتمنى منظمة تحرير فطاني المتحدة (PULO) أن تكون المرحلة الثالثة القادمة هي الأخيرة من نوعها في إيجاد الحل العادل الشامل الدائم للقضية الفطانية، وذلك لسببين رئيسيين:

أولاً: سيشارك جميع فصائل حركات تحرير فطاني في هذه المرحلة، لأن حكومة تايلاند تدّعي أن سبب عدم قابلية الاستمرار للحوار قبل هذا يعود إلى عدم مشاركة جميع الفصائل فيها.

ثانياً: خبرة شخصية الوسيط نفسه في التفاوض عام ١٩٨٩م لحل مشكلة حزب شيوعي مالايا الذي كان ينشط على شريط الحدود الماليزية-التايلاندية بالتعاون مع حكومة تايلاند، ويعتبر أن عملية إحلال السلام التي يقوم بها تن سري عبد الرحيم محمد نور والذي عينه الدكتور مهاتير محمد في دور وسيط ميسر لها في المرحلة الحالية اعترافاً بالجميل الذي قامت تايلاند بمساعدة ماليزيا في حل مشكلة حزب شيوعي مالايا في ذلك الوقت.

ترى المنظمة أن من الأهمية بمكان بالإضافة إلى ما سبق الذكر التفكير في اختيار أفضل أسلوب في الحوار القادم يختلف قليلاً عما قد مر به ، منه أن نقسم طاولة الحوار إلى قسمين؛ رسميّة معلنة معتمدة عليها في الحوار والتفاوض وغير رسميّة خفيّة معدّة لما هو معلن، تفيد الأخير في تصحيح مسار عملية السلام وأمورها أولاً بأول قبل أن تظهر إلى العلن أي وقاية مما قد يسبب فشل الحوار بشكل هادئ وحكيم.

وأخيراً ترجو المنظمة من الإخوة علماء المسلمين المجتمعين في إسطنبول في اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين لدورتها الخامسة بتاريخ ٣-٨ نوفمبر ٢٠١٨م، أن يناصروا شعب ملايو فطاني المسلم بكل ما لديهم من سبل وتأييد فيما يريد الفطانيون المسلمون وفيما يطالبون ما يستحق لهم من حقوقهم المغتصبة.